

الشرطة المصرية في خدمة... النظام

أمس، لا يبدو أي أثر لرؤية واضحة أو جدية لدى الوزارة في تغيير سياستها مع التظاهرات، ورغم تواتر تصريحات الحكومة بالبحث عن قاتل عضو حزب التحالف الشعبي، شيماء الصباغ، التي قتلت بطلقة «خرطوش» في رأسها، فإن اعتذار الداخلية في حال إدانة أحد المجندين بإطلاق الرصاص لا تعبر سوى عن استجابة لضغوط القوى الثورية، وخاصة أن 23 شخصاً احتجزوا في قسم الشرطة بتهمة المثلية الجنسية، أعلنوا أخيراً أنهم تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب والإهانة، ثم ظهرت براءتهم من دون أن يخرج اعتذار من الوزارة.

أما الوزير الحالي، محمد إبراهيم، المستمر في المنصب منذ عهد مرسي، فتصريحاته لا تزال مرتبطة برد فعل الشارع، وخاصة أن المطالب بإقالته تتجدد بين حين وآخر، وهكذا تمر جميع الجرائم التي ترتكبها الشرطة من دون محاسبة سياسية أو جنائية، الأمر الذي زاد العنف المفرط في التعامل مع المحتجين، حتى وإن لم يكن هناك قرار رسمي من القيادات.

ويعقب مساعد وزير الداخلية الأسبق، اللواء محمد نور الدين، على أسلوب وزارة الداخلية، مؤكداً أنها لا تستخدم العنف المفرط، بل «يوجد عناصر مندسة من الإخوان»، ومستنداً في الوقت نفسه بسقوط عشرات الضباط والجنود. وأضاف نور الدين لـ «الأخبار»: «تسليح قوات الشرطة في التظاهرات مرتبط بقانون يحدد نوعية التسليح ويدرج في السجلات الرسمية قبل تحرك القوات إلى أماكنها... عقيدة الشرطة ثابتة في الدفاع عن الشعب، وقد استعدنا الأمن ومنعنا جرائم السرقة والسطو المسلح».

يشمل الطرفين. وعملياً، بإعادة هيكلة «الداخلية»، التي تبناها الوزراء الخمسة، لم تؤد سوى إلى إقالة معظم قيادات الوزارة التي اشتهرت بالفساد وسوء استخدام السلطة، ولكن سرعة الترقبات فيها وزيادة أعداد المقبولين في كلية الشرطة إلى الضعف، أمران لم يحسنا وضع الشرطة في ظل سيطرة وجود قديمة عملت في الصف الثاني لحبيب العادلي، ومن أبرزهم المتحدث الرسمي باسم «الداخلية»، اللواء هاني عبد اللطيف. حتى تصريحات وزير الداخلية، محمد إبراهيم، في حكومة كمال الجنزوري، عن إعداد ملف باحتياجات إعادة الهيكلة ذهبت مع خروجه من السلطة بعد وصول الرئيس الأسبق محمد مرسي إلى الحكم، ثم جاء استحداث منصب مساعد وزير الداخلية لشؤون حقوق الإنسان ل يبقى إجراء بروتوكولياً مرتبطاً بإرضاء الرأي العام والرافضين لسياسات الوزارة في ظل بقاء هذه الاستحداث الجديد من دون أي خطوات جدية منذ إنشائه قبل أكثر من 18 شهراً.

ومع الأحداث التي جرت في الذكرى الرابعة للثورة، منذ السبت الماضي حتى

والتسليح ذاهبة نحو التصاعد على مدار السنوات اللاحقة، وأظهرت في ثورة 25 يناير 2011 أنها الذراع الأقوى في الدولة، ليس لنفوذ وسيطرة وزير داخليتها الأسبق، اللواء حبيب العادلي، فحسب، بل لفرض السيطرة بالقوة، والقبض على المعارضين واعتقالهم، وتلفيق التهم لهم، وهي الثقافة التي انهارت مع الثورة في نحو 72 ساعة.

وسجل في تلك الأيام أن الضباط والجنود فزوا هاربين، بل بعضهم خلعوا ملابسهم الرسمية وآخرون تركوا منازلهم خوفاً من ملاحقة المنتقمين منهم لما ارتكبوه من أخطاء، فظلت الشوارع المصرية بلا جهاز للشرطة لأكثر من شهرين، قبل أن يعود إلى العمل على استحياء إلى جوار قوات الجيش التي فرضت النظام في المحافظات.

على مدار ولاية خمسة وزراء تناوبوا على الوزارة منذ انهيار الشرطة، في عهد المجلس العسكري ومحمد مرسي وعدي منصور ثم عبد الفتاح السيسي، لا تزال إعادة هيكلة الجهاز الشرطي غامضة رغم وعد التغيير في ثقافة التعامل الأمني مع المواطنين. وإن كان موقف الشرطة، طوال الأحداث والأنظمة المتعاقبة، مؤيداً للنظام، فإنه في عهد جماعة الإخوان المسلمين لم يكن مؤيداً بسبب ما أشيع عن مضايفات تعرضوا لها على أيدي محبوسين سابقين تصدروا المشهد السياسي خلال حكم الإخوان.

أضاً، فإن سياسة الكيل بمكيالين في التفرقة بين المتظاهرين التي تتبعها الشرطة مستمرة، فهي تحمي وتدعم المدافعين عن النظام، فيما تفض بالقوة المعارضين، رغم أن قانون حظر التظاهر

قبل 4 سنوات، كانت الشرطة المصرية في أقوى حالاتها؛ فثابت الغاز والأسلحة... وقبضة حاسمة. سرعان ما سقطت الشرطة في أقل من 72 ساعة بسبب الهبة الشعبية، ورغم الوعود بإعادة بنائها، فإنه لا جديد في السياسات الأمنية العنيفة مع التظاهرات

القاهرة - أحمد جمال الدين

«الشرطة في خدمة النظام»، مقولة تلخص أوضاع الشرطة المصرية في أربعة أعوام دافعت فيها عن أنظمة مختلفة، لأن انحيازها بقي دائماً إلى النظام وليس إلى الشعب، فيما يطالب قادته باستخدام أسوأ الطرق لفض التظاهرات، السلمية وغيرها.

وعندما بدأت المعارضة المصرية الجادة بالتبلور، على يد «الجبهة المصرية من أجل التغيير» (كفاية) عام 2004، للمطالبة بمنع ترشح حسني مبارك لولاية رئاسية جديدة في انتخابات 2005، كان جهاز الشرطة قد أصبح في عز قوته، بعد مراجعات القيادات الجهادية وتوقف العمليات المسلحة بصورة ملحوظة. وبالتوازي، ظلت قوة الشرطة في الحشد

السعودية

العلاقات مع أميركا في عهد سلمان: شريكٌ بحاجة إلى شريك

وقضية بعد أخرى، أصبحنا قادرين على الاتفاق على المضي قدماً». ولفتت الصحفية إلى أن المخاطر في هذه العلاقة عالية. فالولايات المتحدة تريد مساعدة من السعودية في تعقب الإرهابيين ووقف تمويل الجماعات الجهادية المسلحة، وباعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم، فإن استقرار السعودية هام للاقتصاد العالمي. كما أن الرياض من جانبها تريد مساعد الولايات المتحدة في حماية بنيتها التحتية النفطية الشاسعة وممرات ملاحية لنقلها النفطية. من جهته، الخبير في الشؤون النفطية والاستراتيجية، جان فرنسو سينزيك، يؤكد أن «السعوديين على كل المستويات يرون أن الأميركيين لم يعودوا محل ثقة». ويضيف سينزيك إن السعوديين يرون أن «الأميركيين سينسحبون (استراتيجياً) من المنطقة بكل الأحوال، وبإمكانهم أن يتوصلوا بدورهم إلى اتفاق مع إيران بعد اتفاقها مع القوى الكبرى، وبإمكانهم بموجب هذا الاتفاق أن ينسقوا مع الإيرانيين لترتيب شؤون المنطقة من سوريا إلى اليمن».

وخلص سينزيك إلى القول «قد يكون هناك مناسبة الآن للتلاقي بين واشنطن والرياض»، لكن «السعوديين فقدوا ثقتهم بالأميركيين على المدى الطويل».

وعما إذا كان السعوديون قلقين إزاء إمكانية توصيل مجموعة (1+5) إلى اتفاق نووي مع إيران، قال سينزيك إن «السعوديين لا ينظرون في الواقع إلى هذا الاتفاق بشكل إيجابي».

لكن أوباما قد يكون يحصل حالياً على هدية ثمينة من قبل السعوديين بفضل سياستهم النفطية التي ساهمت في انخفاض أسعار الخام عبر عدم التدخل لخفض الإنتاج.

(الأخبار، أ.ف.ب. رويترز)

الماضي، والأكثر أهمية بتركيز البلدين الأساسي على التصدي لصعود «داعش». وفي السياق، رأت صحيفة «واشنطن بوست» أن الاضطرابات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط يضعان العلاقات بين الولايات المتحدة والملك السعودي الجديد محل اختبار. ونقلت «واشنطن بوست» عن أحد كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية قوله إنه لا يريد أن يرسم صورة للانقسام الكامل في العلاقات «فالسعوديون يريدون من واشنطن أن تكون أكثر قوة مع إيران ومع سوريا»، إلا أنه أضاف قائلاً إنه يعتقد أنه على كلا الجانبين، كان هناك تطور، ويعتقد أن صعود «داعش» قد قرب بين البلدين. وأضاف المسؤول الذي لم يكشف عن هويته إن «السعوديين يرون (داعش) تهديداً مباشراً لاستقرارهم الداخلي»، كاشفاً أن ولي العهد الجديد، الأمير محمد بن نايف، أكد خلال زيارته لواشنطن في كانون الأول الماضي، أنه «ليس هناك خلافات واضحة في الآراء،

الرياض وتأكيد التزام واشنطن بأمن السعودية».

عدا عن ذلك، فإن تراجع واشنطن عن ضرب سوريا وإطاحة نظام الرئيس بشار الأسد ساهم أيضاً في تصدع العلاقة بين البلدين، بالإضافة إلى مواقف واشنطن الضبابية من أزمة اليمن. وحدها الحرب على «داعش» في العراق ساهمت في تهدئة الأجواء بين واشنطن والرياض.

ويمكن الإيجاز أن علاقة الرياض بواشنطن خلال الولاية الثانية للرئيس باراك أوباما كانت الأسوأ في تاريخ علاقات البلدين بعدما كانت قد بلغت مراتب مهمة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش الذي عمل على تمتين العلاقات بعيد الحرب على العراق.

إلا أن المسؤولين الأميركيين يقولون إنه على مدار الأشهر القليلة الماضية، عادت العلاقات بين واشنطن والرياض إلى الدفء من جديد، وتعززت بالزيارة التي قام بها أوباما للعاصمة الرياض في آذار

لن تكون زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما اليوم للسعودية ذات بعد بروتوكولي فقط لتقديم واجب العزاء بالملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز وتهنئة الملك الجديد سلمان بتبوئته سدة الحكم. الزيارة الثانية لأوباما في أقل من عام يراد لها التأكيد على متانة العلاقات بين البلدين التي عادت للتعزز أكثر بسبب الحرب على «الإرهاب» المتمثل بتنظيم «داعش» عدا عن التناغم الواضح في ملف أسعار النفط العالمية، والتي أزد من خلالها البلدان ضرب الاقتصادات المناوئة لسياساتهما، وعلى رأسها روسيا وإيران (تقرير موسع على موقعنا). واستبق أوباما زيارته للسعودية، بتأكيد «أن العلاقة السعودية الأميركية مهمة من أجل الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط وأبعد من ذلك» مشدداً على أن «قوة شراكتنا بين بلدينا تشكل جزءاً من إرث الملك عبد الله».

أوباما الذي يصل اليوم برفقة زوجته ميشيل إلى الرياض، قادماً من الهند، سيبحث مع الملك الجديد سلمان، «على الأرجح» الحرب على تنظيم «داعش» والأزمة السياسية في اليمن، بحسب ما أعلن نائب مستشار الأمن القومي الأميركي بن رودز.

وأوضح رودز، في إفادة صحافية في نيودلهي، بأن الملك سلمان ملتزم باستمرار التعاون مع الولايات المتحدة في القضايا الثنائية الهامة.

مستقبل العلاقات بين البلدين سيكون حاضراً أيضاً على لقاء أوباما، سلمان في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية، ولعل أبرزها المفاوضات النووية - الإيرانية التي تسببت بتصدع في العلاقات بين البلدين بعد الاتفاق بين إيران ومجموعة (1+5)، والتقارب الإيراني - الأميركي، ما أجبر الرئيس الأميركي حينها على زيارة

مستشار سابق للحكومة البريطانية أن الانتخابات اليونانية تعد الدولي الأول للزلزال السياسي والاقتصادي المحتمل في الفضاء الأوروبي، في عام 2015. وأضاف أنه على الجبهة السياسية، فإن انتخابات الأحد تسلط الضوء على تنامي قوة الأحزاب الشعبية التي كانت قد بدأت تظهر في انتخابات البرلمان الأوروبي في أيار الماضي. ف«النتائج حينها أظهرت انتصاراً كبيراً بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الـ 28، للأحزاب المناهضة للاندماج والأحزاب المشككة في الاتحاد الأوروبي، التي تمثل طيفاً إيديولوجياً يمتد من الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة التي فازت في الانتخابات الفرنسية، إلى سيريزا الذي أتى في المرتبة الأولى في اليونان».

أما الجانب الآخر الذي يجب أخذه في الحسبان، فهو إمكانية أن «تكون إسبانيا الحالة الأكثر تشابهاً مع اليونان»، وفق هاموند، ذاكراً أن «الاقتصاد الإسباني قد عانى انزلاقات اقتصادية كبرى غرقت نهوض الحركات المناهضة للمؤسسات، والحزب اليساري المتطرف بوديموس، الذي جرى تأسيسه في عام 2014»، والذي يتزاحم على صدارة استطلاعات الرأي مع أحزاب أخرى.

وبالعودة إلى احتمال حدوث زلزال اقتصادي وشيك في أوروبا، فقد رأى هاموند أن انتصار «سيريزا» الانتخابي، يعيد فتح الباب أمام مظاهر تمزق الاتحاد الأوروبي، وسط الحديث عن إمكانية خروج اليونان، «التي حتى إن زادت نسبتها إلا أنها ما زالت أقل من 50 في المئة».

سيبحث أوباما مع سلمان «على الأرجح» الحرب على «داعش»، والأزمة السياسية في اليمن (الرفيف)

